

الجمهورية اللبنانية

وزارة العدل

١٧ فبراير ٢٠٢٠

هيئة التشريع والاستشارات

رقم الاساس: ٣٢٩/١

رقم الاستشارة: ٢٩٥/٢٦٠

س غ

استشارة

الموضوع : بيان الرأي في النصاب التدريسي السنوي الواجب اعتماده في عملية الترقيع في وحدات الجامعة اللبنانية التي لم تأت مراسيمها على تحديد هذا النصاب، لا سيما بالنسبة للمعهد الجامعي للتكنولوجيا والأساتذة المتعاقدين بالساعة من القضاة والموظفين.

المرجع : ١- ايداع حضرة المديرة العامة لوزارة العدل رقم ٣٣٢/أ ت

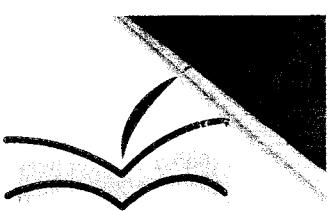
تاریخ ٢٠٢٠/٥/١٣ .

٢-كتاب وزير التربية والتعليم العالي رقم ٤٣٥٤ تاریخ ٢٠٢٠/٥/١١

ان هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل،

بعد الاطلاع على اوراق الملف كافة ،

تبين انكم تعرضون وتطلبون من هذه الهيئة ما يلي :



الجمهوريَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ
وزَارَةُ التَّعْرِيفِ وَالتَّعْلِيمِ الْعُلَمَائِيِّ

الوزير

٤٢٥٤ / ١

٢٠٢٠ آب

جَانِبُ هِيَةِ التَّشْرِيعِ وَالاستشارات

الموضوع: طلب ابداء الرأي في تحديد النصاب التعليمي الواجب اعتماده في عمليات الترقيع في بعض وحدات الجامعة اللبنانية.

المرجع: المادة التاسعة من المرسوم الاشتراكي رقم 151 تاريخ 16/9/1983
(تنظيم وزارة العدل).

جاء في المادة 40 من القانون 67/75 : يحدد مجلس الجامعة عدد ساعات التدريس الاسبوعية للاساتذة والاساتذة المساعدين والمعيدين. وهذا ما اقدم عليه مجلس الجامعة بتاريخ 19/5/2000 حيث حدد في قراره رقم 927 نصاب التدريس السنوي كالتالي :

معيد 225 ساعة

استاذ مساعد 200 ساعة

استاذ 175 ساعة

ثم حصل زيادة 75 ساعة لكل رتبة عند اقرار سلسلة الرواتب لأساتذة الجامعة عام 2012 بقرار من مجلس الوزراء في حينه.

من ناحية أخرى ان جميع مراسيم التعيين والترفيع في وحدات الجامعة تستند في عملية الترفيع الى ممارسة التعليم العالي بنصاب قانوني اي النصاب الذي يحدده مجلس الجامعة لأساتذة الملاك والمتفرغين في هذه الجامعة وهذا ما يقضي الأخذ به.

❖ صدر في العام 2007 قرار تحت الرقم 2006/1950 يحدد شروط نيل الرتب الأكاديمية في المعهد الجامعي للتكنولوجيا والمصادر عليه من وزير التربية آنذاك بتاريخ 2007/11/27 متداولاً نص المرسوم المتعلق بإنشاء وتنظيم المعهد (المرسوم رقم 1996/8741 المادة الخامسة منه) وقد حدد هذا القرار النصاب التدريسي بـ 150 ساعة دون الاتيان على ذكر نوع التدريس المعتمد في المعهد علماً ان مراسيم الانشاء والتعديلات المتعلقة بالتدريس في كلية التكنولوجيا ميزت بين الساعات التطبيقية والعملية والنظرية وكل منها تتقبل معين واجر محدد. ومن تاريخ صدور القرار 2006/1950 تفت عملية تصنيف الشهادات والتوفيق من رتبة الى اخرى استناداً اليه تارة او الأخذ بالمرسوم رقم 1996/8741 في بعض الاحيان ولاسباب مجهولة.

❖ كما صدر مؤخراً التعليم رقم 21 تاريخ 2018/9/14 استناداً الى قرار مجلس الجامعة رقم 1268/15 قضى باستثناء القضاة والموظفين من النصاب التدريسي الذي حدده مجلس الجامعة استناداً الى القانون 75/67 حيث اعتمد النصاب التدريسي المسموح به لكل فئة عند الترفيع اي 125 و 160 ساعة

سنويًا بينما لا يحق للاساتذة المتعاقدين بالساعة احتساب سنوات ممارسة التعليم (مهما كان عددها) التي يقل النصاب فيها عن 175 ساعة (باستثناء بعض الوحدات التي حددت مراسيم التعيين والترفيع فيها عدد الساعات الواجب اعتمادها ككلية الطب والهندسة...) مما يشكل عدم مساواة بين هذه الفئات.

بناء على ما تقدم ورغبة منّا لجسم الموضوع المتعلق بتحديد النصاب التعليمي لسنة ممارسة التعليم العالي الواجب اعتماده في عملية الترفيع على ضوء ما تقدم.

نطلب من حضرتكم بيان الرأي حول النصاب التدريسي الواجب اعتماده في الوحدات الجامعية التي لم تأتِ مراسيمها على ذكر عدد الساعات المعتمدة لترفيع المتعاقدين بالساعة فيها ومدى صوابية التعميم 2018/21.

نرفق بخطه القرار رقم 2006/1950

التعميم رقم 2018/21

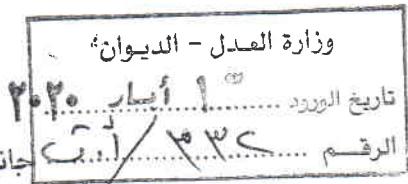
المرسم رقم ١٩٧٨٧٤١

وزير التربية والتعليم العالي

بيروت في:

طارق المجدوب

جانب رئيس هيئة التشريع والإستشارات
للفضل بالإطلاع ولبناء الرأي



٢٠٢٠

السيد العام لوزارة العدل

القاضي دلي شفيق جبار

وزارة العدل
هيئة التشريع والاستشارات
الرقم ١٦٥٩١١٥٥٥
الزوره في ٢٠٢٠/١٠/٣٣

بناء عليه

حيث ان المسألة المطروحة على استشارة هذه الهيئة تتناول بيان الرأي في النصاب التدريسي السنوي الواجب اعتماده في عملية الترفيع في وحدات الجامعة اللبنانية التي لم تأت مراسيمها على تحديد هذا النصاب، لا سيما بالنسبة للمعهد الجامعي للتكنولوجيا والأساتذة المتعاقدين بالساعة من القضاة والموظفين.

حيث تبين من مراجعة كتاب طلب الاستشارة الآتي :

حدد قرار مجلس الجامعة اللبنانية رقم ٩٢٧ تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٩ نصاب التدريس السنوي لمختلف الرتب الأكademie كالاتي:

معيد ٢٢٥ ساعة

أستاذ مساعد ٢٠٠ ساعة

أستاذ ١٧٥ ساعة".

وفي العام ٢٠١٢ قرر مجلس الوزراء زيادة ٧٥ ساعة لكل رتبة.

٢-ان عملية الترفيع من رتبة الى أخرى تستند مبدئياً الى النصاب المذكور أعلاه لحساب عدد سنوات التعليم العالي، على أن لا يقل النصاب السنوي عن ١٧٥ ساعة بالنسبة للأساتذة المتعاقدين بالساعة،

حدد القرار رقم ٢٠٠٦/١٩٥٠ النصاب التعليمي السنوي الأدنى عند اجراء عملية الترفيع بالنسبة لأفراد الهيئة التعليمية في المعهد الجامعي للتكنولوجيا ب ١٥٠ ساعة تدريس، كما ان التعليم رقم ٢١ تاريخ ٢٠١٨/٩/١٤ استثنى أفراد الهيئة التعليمية المتعاقدين من القضاة والموظفين في مختلف وحدات الجامعة اللبنانية من النصاب السنوي الأدنى المحدد ب ١٧٥ ساعة عند اجراء عملية الترفيع معتمداً النصاب التدريسي السنوي المسموح به قانوناً بالنسبة لهاتين الفئتين عند احتساب الساعات المنفذة للترفيع،

حيث يقتضي البحث في مدى قانونية هذه الاستثناءات في ضوء القواعد القانونية الناظمة للأنصبة التعليمية في الجامعة اللبنانية وللرتب الأكademie فيها:

أولاً: بالنسبة للمعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية

حيث ان المادة /١/ من المرسوم رقم ١٩٩٦/٨٧٤١ (انشاء المعهد الجامعي للتكنولوجيا) نصت حرفياً على الآتي:

"ينشأ في الجامعة اللبنانية معهد يسمى "المعهد الجامعي للتكنولوجيا مركزه مدينة صيدا ، وتشكل احكام هذا المرسوم ، استناداً الى المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٨١/١٢ تاريخ ١٩٨١/٥/١٢ ، نظاماً خاصاً بالمعهد يتلاءم ومقتضيات العمل فيه وشروط التعين وظروفه ، ويمكنه من تلبية حاجات قطاعات العمل والانتاج ... " علماً ان المادة /٩/ من القانون رقم ١٩٨١/١٢ نصت على انه يجوز اعطاء بعض الوحدات الجامعية نظاماً خاصاً يتلاءم ومقتضيات العمل فيها وشروط التعين وظروفه ،

تحدد الانظمة المذكورة في الفقرة السابقة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة المبني على طلب مجلس الجامعة او على موافقته " .

حيث ان المادة الخامسة من المرسوم رقم ٨٧٤١ تاريخ ١٩٩٦/٧/٩ قد نصت على ان تخضع الهيئة التعليمية لاحكام نظام تعليم يقره مجلس الادارة (مجلس ادارة المعهد الجامعي للتكنولوجيا) بناء على توصية المجلس العلمي مع مراعاة النظام العام للهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وعلى ان تحدد شروط تعين افراد الهيئة التعليمية في المعهد وفقاً لذات الأصول المعتمدة في تحديد شروط التعين في الجامعة،

حيث يستفاد من النصوص آنفه الذكر ان المعهد الجامعي للتكنولوجيا له ، بموجب نص المادة ٩ من القانون رقم ١٩٨١/١٢ ، نظام خاص به يتلاءم ومتطلبات العمل فيه وشروط التعيين وظروفه ، وتخضع الهيئة التعليمية فيه لاحكام نظام يقره مجلس ادارة المعهد بناء على توصية المجلس العلمي ، على ان يراعى النظام العام للهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وعلى ان تحدد شروط تعيين افراد الهيئة التعليمية في المعهد وفقاً لذات الاصول المعتمدة في تحديد شروط التعيين في الجامعة ،

والمقصود بهذا ان تحديد شروط التعيين يخضع لذات الاصول المعتمدة في تحديد شروط التعيين في الجامعة وليس ان تكون الشروط المعتمدة للتعيين هي ذاتها المعتمدة للتعيين في الجامعة اللبنانية ،

حيث وبالتالي ونظراً لخصوصية المعهد الجامعي للتكنولوجيا ومتطلبات العمل فيه يكون من الممكن تحديد نصاب تدريسي يختلف عن النصاب الذي يحدده مجلس الجامعة لاساندة المالك والمتفرغين في الجامعة اللبنانية ، اذ قد يكون من المستحيل على افراد الهيئة التعليمية في المعهد ان يصلوا الى النصاب المحدد من قبل مجلس الجامعة بالنظر الى خصوصية المعهد ومتطلبات العمل فيه ،

ثانياً: بالنسبة للتعيم رقم ٢١ تاريخ ٢٠١٨/٩/١٤ .

حيث ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٧/٧٥(قانون تنظيم الجامعة اللبنانية) نصت على أن: ".....أما أفراد الهيئة التعليمية المتعاقدين، فيحدّد مجلس الجامعة رتبة كلّ منهم."

وحيث ان المادة المشار إليها قد أعطت مجلس الجامعة صلاحية تحديد رتبة المتعاقدين من أفراد الهيئة التعليمية دون تقييد هذه الصلاحية بأي قيد، فيكون للمجلس المذكور تحديد رتبة المتعاقد وفق الآلية التي يراها مناسبة وان اختفت الآلية المشار إليها من متعاقد لا آخر لا سيما اذا وجد ما يبرر هذا الاختلاف،

وحيث وبالتالي يكون لمجلس الجامعة استثناء بعض المتعاقدين من النصاب التعليمي السنوي الأدنى المحدد ب ١٧٥ ساعة وتحديد نصاباً سنوياً أدنى اخر لهم وخاصة بهم لا سيما في حالة وجود مانع قانوني يحول دون امكانية اكمال بعض المتعاقدين النصاب السنوي الأدنى الأساسي العام، كما هي الحال بالنسبة للقضاء حيث يمنع القانون أن يتجاوز عدد ساعات ممارستهم للتعليم العالي سنوياً ال ١٢٥ ساعة، والموظفين حيث يمنعهم القانون أن يتجاوز عدد ساعات ممارستهم للتعليم العالي سنوياً ال ١٦٠ ساعة، هذا من جهة، وفي ضوء عدم جواز حرمان هؤلاء من حقهم في الترقية من رتبة الى أخرى متى استوفوا كافة الشروط الأخرى اللازمة للترقية اذ أن تطبيق نصاب الـ ١٧٥ ساعة عليهم وهو بمثابة الشرط المستحبيل.

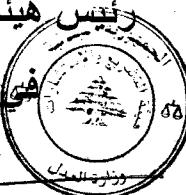
لذلك

تبدي هذه الهيئة الاستشارة المطلوبة على الوجه المبين أعلاه.

بيروت في ٣٠/٦/٢٠٢٠

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي جويل فواز

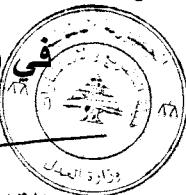
تعرض هذه الاستشارة على حضرة المديرة العامة لوزارة العدل
لتفضل باتخاذ الموقف المناسب.

وزارة العدل - الديوان
تاريخ التوريد ٣ جويلت ٢٠٢٠
الرقم ٢٤٢٤٢٥٦٥٩٣

بيروت في ٣٠/٦/٢٠٢٠

رئيس هيئة التشريع والاستشارات

في وزارة العدل



القاضي جويل فواز

تحال لجأب وزارة التشريع والتعليم العالي
بيروت في ١١-٦-٢٠٢٠

رئيس هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل

القاضي جويل فواز

مع الموافقة

على النتيجة التي ألت اليها المطالعة
رقم ٢٩٨ / ٢٠٢٠

بيروت في ١ جويلت ٢٠٢٠
السيد العام لوزارة العدل

القاضي زكريا شفيق جباريل